

نحو السير للملك للدولية للدولية للدولية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الأعيان والنواب

صادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٤

قانون معدل لقانون الشركات

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٤) ويقرأ بمقتضى قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الأصلي .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي بالإضافة الفقرتين التاليتين إليها تحت رقم (٣) و (٤) على التوالي : -
- ٣ - تستثنى الشركات المادوية والشركات الأجنبية التي وفقت أوضاعها بمقتضى قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ أو التي تأسست وتسجلت بموجبه من حكم الفقرة (١) من هذه المادة وتعتبر كأنها مسجلة بمقتضى هذا القانون وتسرى عليها أحكامه .
- ٤ - تعتبر جميع الشركات المساهمة العمومية والخصوصية التي وفقت أوضاعها بمقتضى قانون الشركات المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢ أو التي تأسست وتسجلت بموجبه كأنها مسجلة بمقتضى هذا القانون وتسرى عليها أحكام غير أن ما ورد في عقود تأسيس هذه الشركات وتنظيمها الداخلية من نصوص تعارض مع أحكام هذا القانون تعتبر باطلة . ويتوارد على مجالس إدارة هذه الشركات خلال فترة اقصاها ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون دعوة هيئات العامة غير العادية بالصورة المنصوص عليها في هذا القانون لتعديل هذه العقود والأنظمة بما يتفق وأحكامه .

أمين طلال

١٩٦٤/٨/١

وزير	وزير	وزير	وزير
الصحة	الأشغال العامة	البيئة	البيئة
اهبٌ مجع	سليم البخيت	هاشم الجيوسي	هاشم الجيوسي
وزير الدفاع	وزير	وزير	وزير
وزير المواصلات	الإنشاء والتعمير	والعمل	الزراعة والتعليم
نظام الشرابي	كامل محى الدين	أمين يونس الحسيني	بشير الصباغ
وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الخارجية	الداخلية	الداخلية
محمد نزال العرموني	قدري طوفان	صلاح أبو زيد	خالد الحاج حسن
وزير	وزير	وزير	وزير
الزراعة	الاقتصاد الوطني	وزير دولةشؤون	وزير دولةشؤون
احمد اللوزي	عادل الشهابي	رئيس الوزراء	رئيس الوزراء